مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. باسل نصار، راما نعيسه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5541
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح
دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتور باسل نصار [*]
راما نعيسه [**]

(تاريخ الإيداع 9 / 8 / 2020. قُبِل للنشر في 6 / 12 / 2020)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية للشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ممارسة إدارة الأرباح. ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بقياس هيكل الملكية من خلال متغيرين هما الملكية الإدارية مقاسة بنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وتركّز الملكية مقاساً بنسبة ملكية كبار المساهمين، أما إدارة الأرباح فقد تم قياسها باستخدام نموذج جونز Jones المعدّل الذي أُثبت بأنه أفضل النماذج الموجودة في قياس إدارة الأرباح.

تم إجراء هذه الدراسة على جميع الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية – باستثناء الشركات المالية (المصارف) – البالغ عددها (13) شركة تنتمي إلى قطاعات مختلفة وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2011-2018).

وأظهرت النتائج أن الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح بنسبة 63%، وهي نسبة مرتفعة، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر لمستوى الملكية الإدارية ومستوى تركّز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح. وتم اقتراح بعض التوصيات للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، الملكية الإدارية، تركّز الملكية، إدارة الأرباح.

[*] **مدرس – قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
[**] **طالبة ماجستير – قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.al-kardinia@hotmail.com**

The Effect Of Ownership Structure On Profit Management Practice An Applied Study On The Syrian Joint Stock Companies Listed On The Damascus Stock Exchange

Dr. Basel Nassar[*]
Rama Naiseh [**]

(Received 9 / 8 / 2020. Accepted 6 / 12 / 2020)

□ ABSTRACT □

This study aimed to demonstrate the effect of ownership structure of Syrian joint-stock companies listed on the Damascus Stock Exchange in the practice of profit management. To achieve this goal, the researcher measured the ownership structure through two variables: managerial ownership measured by the ownership percentage of the members of the board of directors, and ownership concentration measured by the percentage of ownership of the major shareholders, Profit management was measured using the modified Jones model, which has been shown to be the best models of profit management measured.
This study was conducted on all the shareholding companies listed on the Damascus Stock Exchange - except for the financial companies (banks) - which number (13) companies belonging to different sectors during the period between 2011-2018.
The results showed that the Syrian shareholding companies listed on the Damascus Stock Exchange practiced profit management by rate 63%, which is a high percentage. The results also showed that there was no effect of the level of managerial ownership and the level of ownership concentration in the degree of profit management practice. Some recommendations were proposed to limit the practice of profit management in the Syrian shareholding companies listed on the Damascus Stock Exchange.

Keywords: ownership structure, managerial ownership, ownership concentration, profit management.

[*]**Assistant Professor, Department Of Accounting, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Department Of Accounting, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. Al-Kardinia@Hotmail.Com**

مقدمة:

تعد فكرة إدارة الأرباح أحد التطورات الفكرية المعاصرة في فلسفة الإدارة الحديثة للشركات المساهمة إذ من خلالها تستطيع تحقيق التوافق مع التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، كما تلقى هيكل الملكية في الشركات المساهمة اهتمام الباحثين في الفترة الأخيرة نظراً لما له من تأثير في مختلف جوانب أداء الشركة فضلاً عن تأثر سلوك المستثمرين بالإشارات التي يعطيها اختلاف هيكل الملكية وتنوعه. تقوم نظرية الوكالة على أساس الفصل بين الإدارة والملكية، إذ توكل مهمة إدارة الشركة للإدارة، إلا أن التناقضات في أهداف وأولويات الأطراف ذات العلاقة في الشركات المساهمة قد تؤثر في القرارات التي تتخذها الإدارة، وقد تؤدي إلى ظهور تكتلات في هياكل الملكية بهدف التحكم في اتخاذ القرارات وإجراءات الإدارة وسياساتها خاصة فيما يتعلق بالسياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المحاسبية للشركة ومدى ممارستها لإدارة الأرباح.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (شقور، 2015) بعنوان: " أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان" [1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان. تكونت عينة الدراسة من جميع الفنادق المدرجة في بورصة عمان، والتي يتوفر لها بيانات في بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2007-2012) والبالغ عددها أحد عشر فندقاً. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان منخفضة، حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة ممارسة إدارة الأرباح 33%، كما أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية وزيادة تشتت الملكية وعدم تركيزها يخفض من درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً عدم وجود أثر لنسبة الملكية العائلية ونسبة ملكية المواطنين على درجة ممارسة إدارة الأرباح في الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

2- دراسة (العناتي، 2017) بعنوان: " أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح: دراسة اختبارية على قطاع التأمين الأردني. " [2].

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات في جودة الأرباح في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 24 خلال الفترة الزمنية (2005- 2013).

أظهر متغير الملكية المؤسسية تأثيراً إحصائياً على جودة الأرباح، وأظهر تأثير الملكية الحكومية تأثيراً إحصائياً على الاستحقاق غير الطبيعي. ووجدت أيضاً أن النمو المتغير في الخصائص يُظهر تأثيراً إحصائياً على جودة الأرباح، ومتغير الأداء له تأثير كبير على مقياس جودة المستحقات، ولم يظهر متغير الرافعة المالية والحجم أي تأثير على أي مقياس لجودة الأرباح. وأوصت بدراسة أثر متغيرات هيكل الملكية في القطاعات الأخرى المالية والخدمية والصناعية.

3- دراسة (ابو العلا، 2019) بعنوان: " أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري" [3].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وذلك اعتماداً على بيانات 90 شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وذلك خلال الفترة الممتدة بين (2012-2018). وأظهرت النتائج أن هيكل الملكية الإدارية، وهيكل الملكية

المؤسسية، وهيكل الملكية الأجنبية وهيكل التمويل له تأثير معنوي موجب على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وأن هيكل ملكية الدولة له تأثير معنوي سالب على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، أما هيكل ملكية كبار المساهمين ليس له تأثير على إدارة الأرباح.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Bao & Lewellyn, 2017) بعنوان:

" Ownership structure and earnings management in emerging markets—An institutionalized agency perspective " [4].

" **هيكل الملكية وإدارة الأرباح في الأسواق الناشئة – منظور وكالة مؤسسية**".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح في 24 دولة من الدول التي تتميز أسواقها المالية بأنها أسواق مالية ناشئة وذلك اعتماداً على بيانات 1200 شركة من الشركات المدرجة خلال الفترة الزمنية (2008-2013). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح ووجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح.

2- دراسة (Shayan-Nia et al. , 2017) بعنوان:

" How efficient ownership structure monitors income manipulation? Evidence of real earnings management among Malaysian firms " [5].

" **ما مدى كفاءة هيكل الملكية في مراقبة التلاعب في الدخل؟ دليل على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الماليزية**".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية في ماليزيا وذلك اعتماداً على بيانات 295 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الماليزية خلال الفترة الزمنية (2001-2011). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح، وعدم وجود علاقة ارتباط بين كل من هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المؤسسية وبين إدارة الأرباح.

3- دراسة (O'Callaghan et al. , 2018) بعنوان:

" Earnings management and managerial ownership in private firms " [6].

" **إدارة الأرباح والملكية الإدارية في الشركات الخاصة**".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر هيكل الملكية الإدارية على إدارة الأرباح في شركات القطاع الخاص في انجلترا وذلك اعتماداً على بيانات 1233 شركة من أكبر شركات القطاع الخاص في انجلترا خلال عامي 2013 و 2014 . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح، فكلما انخفضت الملكية الإدارية كلما زادت إدارة الأرباح.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تناولت أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

- الدراسة الحالية تمت على مختلف القطاعات التي تنتمي لها الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

مشكلة البحث:

يُطلق على تدخل الإدارة في عملية القياس المحاسبي – بما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً– بهدف تحقيق أهدافها المحددة مسبقاً بإدارة الأرباح [7]، أي أن إدارة الأرباح هي ممارسات مقصودة من قبل الإدارة للتأثير على أرباح الشركة بحيث تعكس هذه الأرباح رغبات ومصالح الإدارة والتي تهدف إما إلى زيادة الأرباح أو تخفيض الأرباح في الفترة الحالية على حساب الفترات السابقة أو المستقبلية. وعلى الرغم من أن نظرية الوكالة تقوم على أساس الفصل بين الملكية والإدارة إلا أن إدارة الشركة وما تتخذه من قرارات مختلفة قد تتأثر بتركيبة هيكل الملكية، ومن هنا تتضح مشكلة البحث في بيان أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1) ما درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2) ما أثر مستوى الملكية الإدارية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

3) ما أثر مستوى تركّز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

أهمية البحث و أهدافه:

– الأهمية العلمية: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوعي هيكل الملكية وإدارة الأرباح باعتبارهما من المواضيع التي لقيت ولا تزال تلقى اهتمام الكثير من الباحثين، فهناك العديد من الأبحاث السابقة التي تناولت أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح، وبالتالي فإن نتائج هذا البحث يمكن أن تدعم ما تم التوصل إليه في هذا المجال.

– الأهمية العملية: يعد هذا البحث من الأبحاث الأولى التي تناولت أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتبرز أهمية البحث بشكل خاص من خلال معرفة مدى ممارسة هذه الشركات لإدارة الأرباح وأثر هيكل الملكية في ممارستها لإدارة الأرباح، فالبحث سيضع أمام المستفيدين (مساهمين– مستثمرين– مدققين) بعض النتائج الميدانية التي يمكن أن تشكل مدخلاً لمتابعة أوضاع تلك الشركات فيما يتعلق بممارستها لإدارة الأرباح وأثر هيكل الملكية فيها.

أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) قياس درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2) تحديد أثر مستوى الملكية الإدارية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3) تحديد أثر مستوى تركّز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

فرضيات البحث:

يتضمن البحث الفرضيات الرئيسة التالية:

1) تمارس الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح بدرجة مرتفعة.

2) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الملكية الإدارية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تركّز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

منهجية البحث:

1- منهج البحث وأداة جمع البيانات:

المنهج المستخدم هو المنهج التجريبي Empirical Study هدفه اختبار الفرضيات المطروحة للتحقق منها أو رفضها. اعتمد البحث على البيانات الثانوية المتمثلة في التقارير والقوائم المالية للشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمنشورة على الموقع الرسمي للسوق وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2011-2018)، إضافةً إلى معلومات هياكل الملكية من خلال تقارير الحوكمة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

2- مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، باستثناء الشركات المالية (المصارف) نظراً للطبيعة الخاصة لتلك الشركات التي غالباً ما تكون مستحقاتها الاختيارية أقل ولأن نموذج جونز المعدل يُستخدم لقياس إدارة الأرباح في الشركات غير المالية فقط، وبلغ عدد الشركات المساهمة (13) شركة تنتمي إلى قطاعات مختلفة وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2011-2018).

الجدول رقم (1): مجتمع البحث

اسم الشركة	القطاع	اسم الشركة	القطاع
سيريتل موبايل تيليكوم	اتصالات	السورية الدولية للتأمين آروب سورية	تأمين
MTN	اتصالات	السورية الكويتية للتأمين	تأمين
المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق UG	خدمات	العقيلة للتأمين التكافلي	تأمين
الشركة الأهلية للنقل	خدمات	السورية الوطنية للتأمين	تأمين
الهندسية الزراعية للاستثمارات- نماء	زراعة	الشركة المتحدة للتأمين سورية	تأمين
الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	صناعة	الاتحاد التعاوني للتأمين	تأمين
شركة اسمنت البادية	صناعة		

متغيرات البحث:

يضم البحث متغيراً تابعاً ومتغيرين مستقلين:

المتغير التابع: إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم قياسه باستخدام نموذج جونز Jones المعدّل.

المتغيران المستقلان: هما عبارة عن مكونات هيكل الملكية في الشركات المساهمة السورية، وهنالك العديد من الدراسات التي تناولت آلية قياس هذه المتغيرات:

- الملكية الإدارية: تم قياسها من خلال نسبة مجموع ملكية أعضاء مجلس الإدارة من رأس المال خلال الفترة المدروسة، وقد اعتمدت دراستي (Uwuigbe,2013; Henry, 2011) هذه الآلية لقياس هذا المتغير [8].
- تركّز الملكية: تم قياسها من خلال نسبة ملكية كبار المساهمين الذين يملكون بشكل فردي 5% أو أكثر من رأس المال، وقد اعتمدت دراستي (Aydin&Cavdar,2015; Oliveira, 2016) هذه الآلية لقياس هذا المتغير [9].

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب البيانات المقطعية (Panel Data) وذلك بالاعتماد على الحزمة الإحصائية EViews 10. وهذا الأسلوب هو الأنسب للبيانات التي تتخذ شكل السلسلة الزمنية لعدة شركات أي البيانات ذات الطبيعة المزدوجة (المقطعية والزمنية). تستخدم هذه الدراسة ثلاثة نماذج لاحتساب المعاملات وهي نموذج الانحدار التجميعي Pooled OLS Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model. وتم إجراء اختبار Likelihood Ratio واختبار Hausman من أجل اختيار النموذج المناسب. بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي بغرض اختبار الفرضيات، وتم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لاستخراج العلاقة بين المتغيرات ومعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

الإطار النظري للبحث:

1- هيكل الملكية:

بدأ التطرق إلى موضوع هيكل الملكية عندما نشأت نظرية الوكالة عام 1932 ولا سيما بعد أن أثار الجدل كلاً من (Jensen and Means,1976) حول هذه النظرية وما نتج عنها من مشكلات، إذ لم يتوقف مجتمع الباحثين في دراسة العوامل المؤثرة في تكاليف الوكالة وذلك سعياً لرصدها واقتراح أفضل الممارسات التنظيمية للتخلص منها، وتشير معظم الأدبيات أن قرارات هيكل الملكية وهيكل رأس المال إنما تعكس محاولات للتخفيف من حدة مشكلات الوكالة بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة [10].

كما يعد هيكل الملكية عنصراً هاماً لحوكمة الشركات، ويمكن تعريفه من خلال بعدين رئيسيين [11]:

- درجة تركز الملكية Degree of Ownership Concentration: إذ قد تختلف الشركات لأن هيكل ملكيتها أقل أو أكثر تشتتاً.
- طبيعة الملاك Nature of the Owner: إذ أن الشركات قد تكون خاصة، أو تملكها الحكومة أو ملكية مختلطة.

وبالتالي فإن هياكل الملكية تكون حاسمة في تحديد طبيعة مشاكل الحوكمة التي ينبغي أن تتناولها استراتيجيات حوكمة الشركات.

2- أقسام هيكل الملكية:

يعد هيكل الملكية أحد القواعد الأساسية في حوكمة الشركات إذ أن التنوع في هيكل الملكية يعد أداة رقابية على الإدارة التنفيذية للشركات ويعكس طبيعة المالكين وحصصهم في رأس المال [12]. ويمكن أن يتم تقسيم هيكل الملكية إلى:

1) الملكية الإدارية: تنشأ الملكية الإدارية من تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة أو وجود مساهمين في مناصب تنفيذية داخل الشركة، وتشير بعض الآراء إلى أن تعظيم الملكية الإدارية في إطار نظرية الوكالة يؤدي إلى توافق أكبر في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الخارجيين وهو ما ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة السوقية [13]، وعادةً يحافظ

أصحاب الملكية الإدارية على ملكياتهم لفترات طويلة للحفاظ على سمعتهم وكمؤشر لأدائهم الإيجابي مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات أداء الشركة في السوق.

2) الملكية العائلية: تشير الملكية العائلية إلى سيطرة عائلة معينة على الشركة سواء من خلال الملكية أو الإدارة أو كلاهما معاً. ويمكن أن يكون للملكية العائلية دوراً إيجابياً في تطوير أداء الشركة [14] من خلال خبرة أفراد العائلة الطويلة وقدرتهم على ضبط سلوك الإدارة لتحقيق نتائج أفضل للشركة، وبالوقت ذاته يمكن أن تمارس الملكية العائلية دوراً سلبياً [15] من خلال تضارب مصالحها مع مصالح باقي المساهمين عبر استغلالها لموارد الشركة في سبيل تحقيق منافعها الذاتية مما قد يزيد من احتمالية ظهور المشاكل ويؤثر سلباً على مؤشرات أداء الشركة.

3) الملكية الحكومية: تمتلك الحكومة في العديد من الدول نسب ملكية في الشركات، ويناقش دور الملكية الحكومية في أداء الشركات المساهمة من خلال وجهتي نظر، تقوم الأولى على وجود اختلاف في الأهداف الاجتماعية للحكومة وأهداف الربحية للقطاع الخاص مما يؤدي إلى توفير قدر أكبر من المعلومات عن الشركة لتحقيق تواصل أفضل مع المساهمين الآخرين مما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة في السوق [16]، أما وجهة النظر الثانية فتقوم على افتراض أن الملكية الحكومية تحد من مستوى الشفافية للشركة عبر عدم تشجيعها على نشر معلومات الشركة لاعتبارات سياسية مما يؤدي إلى آثار سلبية في السوق المالية نتيجة نقص المعلومات عن الشركة [17].

4) الملكية المؤسساتية: تقوم الملكية المؤسساتية على تركز ملكية الشركة عند بعض المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية. وتشير نظرية الوكالة إلى أن دور الملكية المؤسساتية في الرقابة يختلف حسب النية من عملية الشراء، فإذا كان الغرض من الشراء هو الاستثمار طويل الأجل فهذا يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسساتي (فرضية الرقابة الفعالة The Efficient Monitoring Hypothesis) وتكون الملكية المؤسساتية آلية حوكمة هامة للحد من السلوك الانتهازي للتلاعب في الأرباح. أما إذا كان الغرض من الشراء المتاجرة (المضاربة) لتحقيق عائد في الأجل القصير فهذا يعني عدم قيام المستثمر المؤسساتي بالدور الرقابي (فرضية الحياد السلبي Passive Hand– off Hypothesis) إذ أن المستثمر المؤسساتي مستثمر سلبي لا يحد من السلوك الانتهازي للإدارة بل ربما يزيد الدوافع الإدارية للقيام بعملية إدارة الأرباح [18].

5) تشتت وتركز الملكية: يشير تشتت الملكية وتركزها إلى توزع الملكية بين مجموعات المستثمرين، وتركز الملكية يشير إلى حيازة عدد كبير من الأسهم من قبل عدد قليل من المستثمرين تمنحهم حق المشاركة في قرارات الإدارة والرقابة على تصرفاتها. وعلى العكس من ذلك يعتمد تشتت الملكية على توزع المساهمة إلى نسب صغيرة بين حملة الأسهم. ويساعد الدور الرقابي لكبار المساهمين على تحقيق المواءمة بين مصالح المساهمين والمديرين وكذلك تقليل دوافع المديرين لإدارة الأرباح المحاسبية والتركيز على القرارات التي تساعد على زيادة قيمة الشركة وتحسين أدائها في الأجل الطويل [19].

بينما تشير وجهة النظر الثانية إلى أن كبار المساهمين قد يمارسون ضغوط على المديرين لتلبية الأرباح المستهدفة في المدى القصير وقد يكون المديرون أكثر ميلاً للتلاعب في الأداء لمقابلة الأرباح المستهدفة لتجنب عقوبات السوق أو منع نشاط المساهمين وكلاهما يكون أكثر وضوحاً في حالة وجود كبار المساهمين. كما يستفيد كبار المساهمين مباشرة من إدارة الأرباح من خلال إبرام عقود أكثر كفاءة وتخفيض تكلفة التمويل الخارجي وانتهاكات اتفاقية الديون وانتزاع منافع خاصة من صغار المساهمين الذي يؤدي إلى تحول مشكلة الوكالة من تعارض المصالح بين الإدارة والملاك إلى تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين الذين يحاولون تحقيق منافعهم الخاصة من خلال الشركة [20].

3- إدارة الأرباح:

تختلف القرارات التي تُبنى على معلومات الأرباح تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات القادمة. ولما أصبحت المرونة التي توفرها المبادئ والمعايير المحاسبية أمراً طبيعياً يحظى بقبول جميع المنظمات والهيئات المهنية التي تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، لأنّ عدم السماح به يعتبر تجاهلاً للظروف المختلفة التي تحيط بالشركة [21]، ظهرت بعض السلوكيات التي تتخذ من قبل الإدارة وكان منها ما يثير الجدل كسلوك إدارة الأرباح لتحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين. وعُرفت إدارة الأرباح على أنها:" الاستراتيجية المستخدمة من قبل الإدارة للتلاعب في أرباح الشركة حتى تكون الأرباح مطابقة للأهداف المحددة مسبقاً" [22]. وتأتي إدارة الأرباح على نوعين هما: الإدارة الحقيقية للأرباح التي تؤثر على التدفقات النقدية وإدارة الأرباح من خلال إدارة المستحقات. ويضع Beneish &Vargus منظورين اثنين لإدارة الأرباح هما: المنظور الفرصي الذي يمكن أن تتمسك به الإدارة التي تبحث عن تضليل المستثمر، والمنظور المعلوماتي من حيث الإيحاء للمستثمرين بمستقبل الشركة وتدفقاتها النقدية[23].

4- دوافع ومشاكل إدارة الأرباح:

هنالك العديد من الدوافع التي تقف وراء إدارة الأرباح ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى [24]:

1- دوافع تتعلق بسوق المال: يؤدي الاعتماد الكبير على الأرقام المحاسبية من جانب المستثمرين والمحللين الماليين لغرض المساعدة في تقييم الأوراق المالية إلى إيجاد الدافع لدى المدراء للتلاعب في الأرباح وذلك في محاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم في سوق الأوراق المالية في الأجل القصير.

2- دوافع تتعلق بالتعاقدات: تستخدم الأرقام المحاسبية في صياغة مجموعة من تعاقدات الشركة مع أصحاب المصالح، وهذا يخلق الدافع لدى المدراء للتلاعب في الأرباح بغرض إتمام هذه التعاقدات سواء الخاصة بالاقتراض أو الخاصة بتعويضات الإدارة.

3- دوافع تتعلق بالتشريعات: يحكم عمل الشركات العديد من التشريعات وقد يدفع وجود مثل هذه التشريعات إدارة الشركة للتلاعب في الأرباح لكي تبدو الشركات ملتزمة بهذه التشريعات بغرض تجنب التدخل الحكومي وفي بعض الأحيان لكي تبدو أقل ربحية بغرض الحصول على الإعانات الحكومية.

يدرك المدراء أن إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل، ومن أهم هذه المشكلات ما يلي [25]:

1- تخفيض قيمة المنشأة: توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشأة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل. إلا أنه يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى إلحاق الضرر بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة.

2- تلاشي المعايير الأخلاقية: حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية.

3- إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية، ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية التشغيلية، تبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

4- العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية: في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها، كما أن إعادة حساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون مكلفاً جداً للشركة في حد ذاته.

الدراسة العملية

هناك العديد من النماذج التي يمكن استخدامها للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح منها النماذج التي تعتمد على أساس الاستحقاق، وتعتمد هذه النماذج على معادلات رياضية لاحتساب إجمالي المستحقات أو المستحقات الاختيارية مثل نموذج (Healy,1985)، (De Angelo, 1986)، ونموذج (Jones, 1991) وغيرها، أو استخدام نماذج الشبكات العصبية أو قانون Benford وغيرها من الأساليب والطرق التي تهدف إلى الكشف عن ممارسات الشركات لأية أساليب تدخل ضمن استراتيجيات إدارة الأرباح.

وطوّر (Dechow et al.,1995) نموذج Jones ليصبح نموذج Jones المعدل لقياس إدارة الأرباح، وقد أسفرت الدراسات المتعاقبة على أنّ هذا النموذج يعد الأفضل بين النماذج التي ظهرت في تلك الفترة والمستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح وذلك في الشركات غير المالية بناءً على دراسة (Jean et al.,2004) [26].

حيث يهتم بالمستحقات الاختيارية على اعتبارها العنصر الأقل موثوقية، ويعني ذلك أنّ المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي هي مقياس صالح لإدارة الأرباح. ولقياس المستحقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج يجب:

أولاً: قياس المستحقات الكليّة، والتي يمكن قياسها بإحدى الطريقتين: طريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكليّة بالفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية [27]، وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية التي تحتسب فيها المستحقات من خلال النموذج التالي [28]:

$$TACCi,t = \Delta CA\ i,t - \Delta CL\ i,t - \Delta Cash\ i,t + \Delta STDEBT\ i,t - DEPTN\ i,t$$

حيث:

TACC i,t = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

ΔCA i,t = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة t .

ΔCL i,t = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة t .

ΔCash i,t = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة t .

ΔSTDEBT i,t = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة t .

DEPTN i,t = مصروف الاستهلاك للشركة i خلال الفترة t .

ستعتمد الدراسة على طريقة التدفق النقدي لحساب المستحقات الكلية:

المستحقات الكلية = صافي الربح التشغيلي – صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ثانياً: تقدير معالم النموذج ($\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$) الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC i,t) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حده:

$$TACC\ i,t / A\ i,t-1 = \alpha 1\ (1/A\ i,t-1) + \alpha 2\ (\Delta REV\ i,t - \Delta REC\ i,t)\ /A\ i,t-1 + \alpha 3 PPE\ i,t\ /\ A\ i,t-1 + ei,t$$

TACC i,t = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

ΔREV i,t = التغير في إيرادات الشركة i بين السنتين t و t−1 .

ΔREC i,t = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة i بين السنتين t و t−1 .

PPE i,t = الحجم الإجمالي للعقارات والممتلكات والآلات للشركة i خلال الفترة t .

Ai,t−1 = إجمالي أصول الشركة i خلال الفترة t−1 .

Ei,t = الخطأ العشوائي.

قامت الباحثة باستخراج المعطيات السابقة من قائمة المركز المالي لكل شركة في كل سنة واستخدمت برنامج Excel لحساب متغيرات معادلة الانحدار السابقة.

تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدّد وبما أن البيانات هي بيانات مقطعية Panel data، بالتالي توجد ثلاثة نماذج: نموذج الانحدار التجميعي Pooled OLS Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model. وتم إجراء اختبار Likelihood Ratio واختبار Hausman من أجل اختيار النموذج المناسب كما يلي:

الجدول رقم (2): اختبار Likelihood Ratio واختبار Hausman لنموذج المستحقات غير الاختيارية

المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة (اختبار Likelihood Ratio)	**قيمة مؤشر الاختبار**	47.19754
	الاحتمال .Prob	0.0000
المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (اختبار Hausman)	**قيمة مؤشر الاختبار**	0.737531
	الاحتمال .Prob	0.8643

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج EViews 10

يتضح من الجدول السابق أن احتمال الدلالة لاختبار Likelihood Ratio يساوي 0.0000 وهو أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي. كما يتضح من الجدول السابق أن احتمال الدلالة لاختبار Hausman يساوي 0.8643 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة. وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC i,t) لكل شركة من شركات العينة على حده، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة فيما تقدم $(\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3)$ من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha 1\ (1/A_{i,t-1}) + \alpha 2\ (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \alpha 3 PPE_{i,t}$$

قامت الباحثة من الخطوة الثانية بحساب المعالم وكانت $\alpha 1$ يساوي (12388936−) و$\alpha 2$ يساوي (0.070835) و$\alpha 3$ يساوي (0.047547)، ثم ضربها بمعطيات المعادلة السابقة للوصول إلى المستحقات غير الاختيارية.

وبتعويض معاملات الانحدار الناتجة من الخطوة السابقة في المعادلة:

$$NDACC_{i,t} = -12388936(1/A_{i,t-1}) + 0.070835(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + 0.047547\ PPE_{i,t}$$

رابعاً: احتساب المستحقات الاختيارية DACC i,t لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

خامساً: بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة، يتم حساب متوسط هذه المستحقات الاختيارية خلال الفترة المدروسة، ثم يتم إجراء المقارنة التالية:

- إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية خلال الفترة المدروسة فإن الشركة تكون قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (1).
- إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية خلال الفترة المدروسة فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (0).

وبناء على ما سبق تم حساب ممارسة الأرباح لكل شركة، ويبين الجدول الآتي متوسطات المتغيرات (درجة ممارسة إدارة الأرباح – الملكية الإدارية – تركّز الملكية):

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

اسم الشركة	القطاع	متوسط درجة ممارسة إدارة الأرباح	متوسط الملكية الإدارية	متوسط تركّز الملكية
سيريتل	اتصالات	0.63	72.7213	78.4025
MTN	اتصالات	0.75	98.8425	97.03
الاتحاد التعاوني للتأمين	تأمين	0.75	22.1675	76.22
السورية الدولية للتأمين آروب سورية	تأمين	0.88	29.9288	49
السورية الكويتية للتأمين	تأمين	0.38	65.6875	58.9
السورية الوطنية للتأمين	تأمين	0.75	56.2828	66.5
الشركة المتحدة للتأمين	تأمين	0.63	23.6925	50.2088
العقيلة للتأمين التكافلي	تأمين	0.5	33.21	44.265
الشركة الأهلية للنقل	خدمات	0.88	2.2983	-
المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	خدمات	0.38	7.5737	85.22
الهندسية الزراعية للاستثمارات–نماء	زراعة	0.63	41.4062	45.515
الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	صناعة	0.5	43.1875	40
شركة اسمنت البادية	صناعة	0.5	77.75	78.825

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج EViews 10

بلغ متوسط درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية 0.63، أما متوسط الملكية الإدارية فبلغ 44.2114 ، وبلغ متوسط تركّز الملكية 64.1739 .

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تمارس الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح.

لاختبار الفرضية تم إجراء اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-test) لمتوسط عبارات إدارة الأرباح لتبيان فيما إذ كان هناك أي دلالة إحصائية للفرق بين متوسط إجابات المتغير ومتوسط مفترض يمثل قيمة محايدة (0.5) وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية لإدارة الأرباح

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
درجة ممارسة إدارة الأرباح	104	.63	.486	.048

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25.0

أظهرت النتائج أن درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية هي كما يظهر في الجدول رقم (3)، إذ كان متوسط درجة ممارسة إدارة الأرباح 0.63 بينما كان التشتت 0.486.

الجدول رقم (5): اختبار T لعينة واحدة لإدارة الأرباح

One-Sample Test

	Test Value = .5				
				95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
درجة ممارسة إدارة الأرباح	2.620	103	.010	.125	.03	.22

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25.0

يظهر من جدول اختبار T لعينة واحدة أن قيمة احتمال الدلالة .Sig تساوي 0.010 وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود فرق معنوي بين المتوسط الحيادي 0.5 ومتوسط إدارة الأرباح ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فرق معنوي بين المتوسط الحيادي 0.5 ومتوسط إدارة الأرباح كما تشير إليه قيمة المتوسط 0.63 من جدول الإحصاءات الوصفية، وهي أكبر من 0.5 وبالتالي تمارس الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح. إذاً الفرضية الأولى مقبولة.

ويبين الجدول التالي مدى ممارسة الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لإدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين 2011-2018:

الجدول رقم (6): نسبة الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة

السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2011	10	%76.9	3	%23.1	13	%100
2012	9	%69.2	4	%30.8	13	%100
2013	8	%61.5	5	%38.5	13	%100
2014	8	%61.5	5	%38.5	13	%100
2015	7	%53.8	6	%46.2	13	%100
2016	8	%61.5	5	%38.5	13	%100
2017	9	%69.2	4	%30.8	13	%100
2018	6	%46.1	7	%53.9	13	%100

المصدر: من إعداد الباحثة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين واضح بين الشركات من حيث ممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، إذ بلغت الشركات الممارسة أعلى نسبة لها في عام 2011 ويمكن تأويل ذلك لظروف الأزمة السورية التي بدأت في مطلع عام 2011 وذلك لتحسين صورة تلك الشركات في السوق.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الملكية الإدارية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تركّز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

لاختبار الفرضيتين تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدّد وتم اجراء اختبار Likelihood Ratio واختبار Hausman من أجل اختيار النموذج المناسب كما يلي:

الجدول رقم (7): اختبار Likelihood Ratio واختبار Hausman لنموذج الدراسة

المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة (اختبار Likelihood Ratio)	**قيمة مؤشر الاختبار**	10.0664
	الاحتمال .Prob	0.5244
المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (اختبار Hausman)	**قيمة مؤشر الاختبار**	0.346871
	الاحتمال .Prob	0.8408

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج EViews 10

يتضح من الجدول السابق أن احتمال الدلالة لاختبار Likelihood Ratio يساوي 0.5244 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإن نموذج الانحدار التجميعي هو أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة. كما يتضح من الجدول السابق أن احتمال الدلالة لاختبار Hausman يساوي 0.8408 وهو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإن

نموذج التأثيرات العشوائية هو أفضل من نموذج الانحدار التجميعي. وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل.

الجدول رقم (8): نموذج تحليل الانحدار

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.559022	0.189244	2.953974	0.0040
MANAGERIAL OWNERSHIP	0.000956	0.001964	0.486930	0.6275
OWNERSHIP CONCENTRATION	-7.26E-06	0.003078	-0.002359	0.9981

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج EViews 10

يظهر من الجدول السابق أن قيمة احتمال الدلالة (.Prob) للملكية الإدارية تساوي 0.6275 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر لمستوى الملكية الإدارية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر لمستوى الملكية الإدارية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. إذاً الفرضية الثانية غير مقبولة.

وكانت قيمة احتمال الدلالة (.Prob) لتركّز الملكية تساوي 0.9981 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر لمستوى تركّز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر لمستوى تركّز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. إذاً الفرضية الثالثة غير مقبولة.

النتائج والمناقشة:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- تمارس الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح بنسبة 63%، وهي نسبة مرتفعة، وترى الباحثة أن ارتفاع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ربما يعود إلى المحاولة في التأثير على سعر السهم في سوق الأوراق المالية وتلبية الأرباح المستهدفة في الأجل القصير بما يوحي للمستثمرين بقدرة الشركة على الاستمرار وإعطاء مؤشرات إيجابية عن أداء الشركة في السوق لأهداف تتعلق بالتعاقدات وخاصة المتعلقة بالاقتراض.

2- تتميز الملكية الإدارية في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بكبر حجمها النسبي إذ بلغت بالمتوسط 44.2114% خلال الفترة المدروسة.

3- وجود تركّز ملكية كبير في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتوسط بلغ 64.1739% خلال الفترة المدروسة.

4- عدم وجود أثر لمستوى الملكية الإدارية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Shayan-Nia et al. , 2017) من حيث عدم وجود

علاقة ارتباط بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في البورصة الماليزية، وتختلف مع دراسة (ابو العلا، 2019) التي توصلت إلى أن هيكل الملكية الإدارية له تأثير معنوي طردي على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

5- عدم وجود أثر لمستوى تركّز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (ابو العلا، 2019) من حيث أن هيكل ملكية كبار المساهمين ليس له تأثير على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وتختلف مع دراسة (Bao & Lewellyn, 2017) التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين هيكل ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح.

الاستنتاجات و التوصيات :

ويوصي البحث بما يلي:

1- العمل على إصدار تقارير نوعية حول هياكل الملكية وتغيراتها في الشركات المساهمة لإتاحة الفرصة أمام المستثمرين للاستفادة من هذه المعلومات كمدخل لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

2- ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح في البيانات المالية وذلك بتقديم كل المعلومات المحاسبية لكشف ممارسات إدارة الأرباح.

3- تعريف الأسواق والشركات والمستثمرين بالآليات والنماذج التي يمكن من خلالها التحري والكشف عن إدارة الأرباح لتمييز حالات التلاعب التي تضلل المستثمرين وتعرض استثماراتهم للخطر.

4- إجراء المزيد من الأبحاث التي تتناول موضوع هيكل الملكية كدراسة أثر هيكل الملكية في سياسة توزيعات الأرباح وانعكاسها على قيمة الشركة في السوق أو تأثيرها في التحفظ المحاسبي، وإجراء الأبحاث التي تتناول إدارة الأرباح والكشف عنها نظراً لأهمية المعلومات المتعلقة بالأرباح والتي يستند إليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية.

References:

[1] Shaqqour OFM. The impact of the ownership structure on earnings management "An Empirical Study on the hotels listed in ASE". Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities. 2016; 16 (2): 91-100.مرجع عربي

[2] Al- Anati RM, Al-Shahid RM. The Impact of Ownership Structure and Corporate Characteristics on Profit Quality: A Test Study on the Jordanian Insurance Sector. Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities. 2017; 17 (1): 15-30.مرجع عربي

[3] Abo Al-ola OMFM. The effect of ownership structure and capital structure on earnings management - An Applied Study on Firms Listed on the Egyptian Stock Exchange. Ain Shams Scholar. 2019; 23 (4): 3-41.مرجع عربي

[4] Bao SR, Lewellyn KB. Ownership structure and earnings management in emerging markets - An institutionalized agency perspective. International Business Review. 2017; 26 (5): 828-838.بحث

[5] Shayan-Nia M, Sinnadurai P, Mohd-Sanusi Z, Hermawan AA. How efficient ownership structure monitors income manipulation? Evidence of real earnings management among Malaysian firms. Research in International Business and Finance.2017; 41: 54-66.بحث

[6] O'Callaghan S, Ashton J, Hodgkinson L. Earnings management and managerial ownership in private firms. Journal of Applied Accounting Research.2018; 19(4): 648-668.بحث
[7] Al-Momani M. Analysis and evaluation of management practices in exploiting the flexibility available in accounting standards. Unpublished PhD thesis. Amman Arab University: Jordan,2006.مرجع عربي
[8] Uwuigbe OR. Determinants of Dividend Policy: A study of selected listed Firms in Nigeria. Manager journal. 2013; 17(1): 107-119.بحث
[8] Henry D. Ownership structure and taxfriendly dividends. Journal of Banking & Finance. 2011; 35(10): 2747-2760.بحث
[9] Aydin AD, Cavdar SC. Corporate governance and dividend policy: An empirical analysis from borsa Istanbul corporate governance index (xkury). Accounting and Finance Research.2015; 4(3): 66-76.بحث
[9] Oliveira ARCD. The impact of culture and corporate governance in dividend policy: evidence from emerging and developed countries. Doctoral dissertation.2016.أطروحة
[10] Ibrahim H, Samad FA. Corporate governance mechanisms and performance of public-listed family-ownership in Malaysia. International Journal of Economics and Finance.2011; 3(1): 105-115.بحث
[11] Tusiime I, Nkundabanyanga SK, Nkote IN. Corporate Governance: Ownership Structure, Board Structure and Performance of Public Sector Entities. Journal of Public Administration and Policy Research.2011; 3(9): 250-260.بحث
[12] Hinday MI. Modern Thought in Financial Analysis and Performance Appraisal - Corporate Governance Entrance - Modern Thought Series in Financial Management. Edition(1). Alexandria, 2016.مرجع عربي
[13] Ang JS, Cole R A, Lin JW. Agency costs and ownership structure. The Journal of Finance. 2000; 55(1): 81-106.بحث
[14] Miller D, Le-Breton-Miller I. Managing for the long run: Lessons in competitive advantage from great family businesses. Boston, MA: Harvard Business School Press,2005. كتاب
[15] Bennedsen M, Nielsen K M, Perez-Gonzalez F, Wolfenzon D. Inside the Family Firm: The Role of Families in Succession Decisions and Performance. Working Paper. Columbia University,2006.ورقة عمل
[16] Tong Y, Wang H. Transactions among related parties, control income and earnings quality. Accounting Research.2007; 4: 75-82.بحث
[17] Dohan MS. The Impact of Ownership Structure Determinants in Syrian Corporations Performance. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series. 2018; 40 (5): 27-40. مرجع عربي
[18] Alves S. Ownership Structure and Earning Management: Evidence from Portugal. Australasian Accounting, Business and Finance Journal. 2012; 6 (1): 57-74.بحث
[19] Dou Y, Hope OK , Zou Y. Large Shareholders and Accounting Choices. Working Paper. 2013: 1-45. available at: https://accountancy.smu.edu.sg/sites/default/files/accountancy/pdf/Papers/olekristianhope_paper.pdf. موقع الكتروني
[20] Dou Y, Hope OK, Thomas WP, Zou Y. Blockholder Heterogeneity and Financial Reporting Quality. Working Paper. 2013: 1-47. available at: https://pdfs.semanticscholar.org/b7a1/712b0b2185a6bd6d0f99dbaa06b627fdfa31.pdf موقع الكتروني

[21] Al-Qathami FS, Al-khyal TBAM. Earnings management in Saudi listed firms: an empirical study. Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research. 2010; 47(1).مرجع عربي
[22] Rahman M, Moniruzzaman M, Sharif J. Techniques, Motives and Controls of Earnings Management. International Journal of Information Technology and Business Management. 2012; 11(1): 22-34. P.23.بحث
[23] Beneish MD, Vargus ME. Insider Trading Earnings Quality, and Accrual Mispricing. The Accounting Review.2004; 77(4): 755-791.بحث
[24] Mohammed HMA. A suggested model for measuring the relationship between corporate social responsibility and profit management. Commercial studies and research. 2012; 32 (1): 337-372.مرجع عربي
[25] Al-Ashqr HM. Profit Management and Its Relationship to Unexpected Earnings per Share and the Impact of the Relationship on Company Size: An Empirical Study on Joint Stock Companies Listed on the Palestine Stock Exchange. Master Thesis. Accounting and Finance Department, Faculty of Commerce, Islamic University of Gaza: Palestine,2010.مرجع عربي
[26] Jean B, Marrakchi CS , Lucic C. The Effect of Audit Committee Expertise on Aggressive Earnings Management. A Journal of Practice & Theory.2004; 23 (2):18-33. بحث
[27] Richardson S. Earning Quality and Short Sellers .Accounting Horizons. 2003; (Supplement): 49-61. بحث
[28] Ecker F, Francis J, Olsson P, Schipper K. Comparing Total and Current Accruals Quality. Working Paper. Financial Accounting Board, 2005. ورقة عمل